طروحات عن النهضة المعاقة

انتفاضة ضد الخمول الفكري .... يفجرها عزمي بشارة

بقلم: مها التميمي*

صدر، مؤخراً، عن مؤسسة مواطن كتاب بعنوان «طروحات عن النهضة المعاقة» للدكتور عزمي بشارة، ومنذ البداية أعمل بشارة بمبضع جراح ماهر لاجتثاث الأورام والأجسام الشاذة والغريبة العالقة في جسد حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية. لا بل إن هذه الطروحات التي تقوم بتعرية التخلف المتراكم في عقولنا، وتفكك عناصره وتشوهاته لا تتوقف عند هذا الحد، بل تحاول إعادة البناء والانطلاق من جديد، إنها مواجهة صارمة مع الذات الفردية والجمعية، مواجهة تكشف الاختلالات والعيوب بمنهج الديالكتيك، مواجهة تدخل إلى الأعماق، وتشتبك وتحيل القارئ إلى نوع خاص من المعاناة الفكرية بعد أن يدخله بشارة حقول الفلسفة وعلم الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية. إن الطروحات بعبارة أخرى تورط القارئ بالدخول في مسلسل من الحوار الداخلي مع كم هائل من الأفكار المعشعشة في عقل الأنا والآخر، بل إنها تحول القراء إلى جوقة من المأزومين الذين يعانون من آلام الإرث العتيق، ومن الجمود القاتل الذي كبح تطورهم، والأهم أنها تدفعهم أيضاً، للبحث عن المخرج لأنهم سيجدون خيوطاً من داخل الطروحات يستطيعون الإمساك بها ومتابعتها وصولاً أو اقتراباً من النجاة.

ناقش د. بشارة عدداً من الموضوعات التي ساهمت في إعاقة النهضة، وقام بتفكيك عناصرها بالنقد المسهب والجريء في محاولة لهزمها وفتح الطريق أمام التنوير والعقلانية والتحديث والديمقراطية، باعتبارها المكونات الأساسية للمشروع القومي، فالنقد الجريء المكثف لكل ما هو سلبي لم يكن بلا مغزى أو هدف، إنه يصب في خدمة المشروع القومي، الذي لا بد من أن يقف على ركيزتين كما يقول بشارة، الأولى الهوية القومية، والثانية الديمقراطية، والركيزتان مترابطتان لا يمكن الفصل بينهما، لأن القومية وحدها تتحول إلى شوفينية، وغياب الديمقراطية يقود إلى أصولية قومية، لذا لا مناص من دمقرطة الفكرة القومية.

يعول بشارة كثيراً على دور المثقف الذي يتعامل بشكل فاعل مع الثقافة السائدة هضماً معرفياً وإنتاجاً ونقداً، خلافا لما هو قائم، فليس كل متعلم وخريج جامعة يعتبر مثقفاً، وهنا يسلط الأضواء على ظاهرة الشغف بالدال المضاف إليها نقطة ضئيلة (د.) باعتبارها منصباً اجتماعياً، حيث يتحول الدكتور الجامعي إلى وجيه يمثل العائلة أو العشيرة بدلاً من كونها لقباً أكاديمياً ذا وظيفة معرفية، ويلفت الأنظار إلى خطورة انفصال التعليم عن الثقافة، ما يؤدي إلى إفراغ التعليم من مهمته التنويرية، إنه يدعو إلى أن يؤسس التعليم حالياً لثقافة قائمة على أسس عقلانية، ثقافة علمية ترتقي بالمعرفة العلمية إلى مستوى الثقافة.

ويبين بشارة خطورة المثقف الحصري الذي يضع الثقافة في خدمة الصعود الشخصي والتسلل إلى مواقع ووظائف بحجة تمثيل هوية أو ثقافة، بصيغة نظام الكوتا.

وحول ممارسة الاختلاف والنقد، يستعرض بشارة التشوه الكبير في هذا المجال، حيث يتم التعبير عن الاختلاف مع صاحب الرأي وليس مع الرأي نفسه، ما يشخصن الرأي ويجعل الحوار والنقاش تجربة قائمة بذاتها، وهنا يأتي دور النقد باعتباره وظيفة اجتماعية وموهبة في القراءة المقارنة والتحليلية، ولا ضير من الإعلان عن وجود نصوص لا تستحق التحليل بالمستوى نفسه الذي يتم فيه الإقرار بالنصوص المتقدمة. إن النقد قوة، وإساءة استعمال القوة تعسف وظلم، وقد ازداد عدد الذين يسيئون استخدام النقد مع ازدياد نسبة المتعلمين والكتبة في ظل غياب القارئ الناقد من جهة، وغياب التحكيم ذي المعايير النقدية من جهة أخرى.

ويتوقف د. بشارة عند ظاهرة الخوف من الجمهور، الخوف المعنوي من الآراء السائدة والمزاج العام، الذي يتخذ شكل حالة من التردد واللف والدوران والصمت وعدم قول الحقيقة، وصولاً إلى الكذب الصريح والمراءاة والتملق، إن الثقافة السائدة ليست معطى ثابتاً أو مسلماً به، إنها تنتج باستمرار ويعاد إنتاجها على صورة النخبة، وعلى صورة معاركها وأخلاقياتها، ففي عصري التنوير والنهضة تطورت ثقافة تنويرية علمانية في مواجهة الأفكار المسبقة والغيبية والعنصرية، وكانت النخبة لا تخشى الجمهور ولا تتماهى مع تخلفه، وقد اتسعت هذه النخبة في ظل سيادة القانون الذي ساهم في تحدي النخبة للتخلف، وقدم بشارة مشكلة المفكر المصري نصر حامد أبو زيد الذي تحدى الوصاية على الفكر والتفكير، لكن المؤسسة الجامعية لم تنتصر له، بل حرضت عليه، وصمت المثقفون الذين يكثرون الحديث عن حقوق غارودي في فرنسا. ويختم بشارة بالقول ليست معركة النهضة والتنوير هي معركة حرية تعبير، بل إنها معركة دفاع عن العقل ضد الخرافة، وعن التجريبية ضد الغيبية.

وحول الذاكرة والتاريخ، يقول بشارة: التاريخ يكتبه المنتصرون، وهذا غير صحيح، فالمهزومون يكتبون أيضا تاريخهم، ولكن قبل أن يعترف المنتصرون بذاكرتهم. لقد تميزت الذاكرة الجماعية الفلسطينية بأنها ذاكرة حنين إلى الوطن، وتحديداً إلى القرية.

وهنا يضع بشارة إصبعه على الجرح عندما يقول: بدلاً من أن تشكل ذاكرة القرية عثرة أمام تشكيل الأمة التي تقوم على تفكيك الانتماءات العضوية الصغيرة، تحولت القرية بواسطة الذاكرة إلى طريق انتماء الفلسطينيين إلى وطنهم، وتحول اقتلاع القرية والعشيرة والحمولة من أرضها إلى جسر لتعميق الانتماء إلى فلسطين، فغلب على الأيديولوجيا الفلسطينية التشديد على نزعة الأصالة القروية والتباهي بالتخلف بدلاً من تجاوز ذلك بمفهوم الحداثة التطوري. وبهذا المعنى، ثمة فارق بين إزالة القرية أو تهميشها بالمعنى الحداثي وبين إزالتها بالمعنى الإقصائي الكولونيالي.

ويرى بشارة، أن الاحتلال العسكري سلبنا المدينة الواقعية والممكنة، لكننا انثنينا نحتضن القرية التي سلبت أيضاً ونسينا المدينة. ولا يتوقف الكاتب عند هذا الحد، فيستدرك بتقديم مخرج لهذا المأزق وهو: الانضمام إلى المدينة العربية ومواصلة المسيرة من أجل عودة القرية لا العودة إليها، غير أن المدينة العربية تريفت ورفضت الحداثة والديمقراطية في ظل النظام الشمولي، ومع هذا الرفض، رفضت الشعب الفلسطيني واكتفت بالقضية الفلسطينية. وعلى الرغم من هذا التحول الفاجع لم ييأس بشارة، وسرعان ما تحدث عن حلم بناء مدينتنا الخاصة كجزء من مشروع عربي شامل متصادم مع التسوية، لأن التسوية تظهر الآن كمدينة إسرائيلية واحدة محاطه بقرى عربيه.

وأخيراً يضع بشارة الحركة السياسية على المشرحة ويمطرها بوابل من سهام النقد البناء، فيقول: تحولت حركة التحرر إلى ما يشبه حركة تحرر وما يشبه الدولة، الكفاح المسلح لم يكن استراتيجية بل أيديولوجية، ولم يعد وسيلة، بل أصبح هدفاً أيديولوجياً، أصبح هدف العملية المسلحة هو العملية المسلحة، وتحولت محاصصة الفصائل إلى ديمقراطية، والتقى كل هذا مع عشق الفلسطيني للرموز، العلم رمز، إعلان الاستقلال رمز، الشاعر رمز، الرئيس رمز، والمؤسسات كذلك، حتى مركز الأبحاث يلعب دور مركز الأبحاث، الباحث الفلسطيني يتحدث عن تجربته الشخصية كي يقبل في الصالون الأكاديمي، وأخيراً لا تجد المؤسسة من توفده لأن كل من يفك الخط منشغل بتمثيل الشعب، ويتوقف بشارة عند التبرير الدارج فيقول: «إن العقبة الكأداء أمام تطور العلم والفن والرياضة والصحة والبيئة هو الاحتلال!»، ويستخدم البعد النضالي لتبرير غياب المهنية، ويصبح وفقاً لذلك معيار العلم غير علمي، ومقياس الفن غير فني، أما السياسة فتفقد ذاتها وتتحول إلى حالة بدائية من الولاء والنفعية والمحاصصة.

إن القيمة الأساسية للطروحات هي توظيفها السياسي، لمصلحة تفكير سياسي جديد، والسياسة هنا كانت مصدر قوة، ودليل على المصداقية، حيث لا يمكن تغيير الواقع بمعزل عن سيادة الفكر السياسي، وبمعزل عن الأداة السياسية للتغيير، كما أن أي فكر وأية نظرية وأي طموح بالتطور الثقافي والاجتماعي لا يرتبط بمشروع سياسي على الأرض، سيبقى محلقاً في الفضاء وسينعزل تماماً عن الواقع ويصبح، بالتالي، لا قيمة له، والمشروع السياسي الذي يقدمه كتاب «طروحات في النهضة المعاقة» هو المشروع القومي.

لقد أفاض الكاتب في تشخيص معيقات النهضة التي حالت دون تقدم المجتمع العربي الصغير - في الداخل ؟ النموذج الذي انطلق منه باتجاه المجتمع العربي الأكبر الذي استهدفه، وكان انحيازه للتحديث والديمقراطية والعقلانية والتنوير جريئاً وفوق العادة، كما أن الكتاب حدد دوراً رياديا للمثقف هو دور الناقد والمنتج للمعرفة، والمساهم في عملية التغيير، وفي بناء لبنات المجتمع الجديد. وقام بشارة بتفكيك الفكر السياسي الفلسطيني الشائخ بعد أن كشف أزمة مركبة في حقلي الاستراتيجيا والتكتيك، إضافة لتحديده تشوهات البنية التنظيمية للحركة السياسية، وربطه بين أزمة الفكر وفكر التسوية، بين ترييف المدينة العربية ورفض الحداثة والديمقراطية. إنه باختصار يرفض فكر التسوية الذي يقود إلى تراجع وربما خضوع لإسرائيل.

غير أن المشروع القومي الذي يقدمه د. بشارة يثير تساؤلات عدة، فهذا المشروع ما زال فكرة عائمة لا يوجد من يسندها في الواقع، بل يوجد ما ينقضها، ذلك أن الحركة القومية العربية خلال قرن أخفقت في تحقيق الوحدة وحرية الوطن والمواطن والديمقراطية، ولم تحل القضية الفلسطينية، ولم تطور الاقتصاد، بل جعلته اقتصاداً ريعياً، ومسخت الثقافة، وهذا الأداء القومي لا يختلف عليه الكاتب، بل ينقده بشدة، إنه يحاول أن يؤسس لنمط قومي ديمقراطي جديد، ويحاول إغناء وتطوير الفكر القومي، حيث صدر للكاتب كراس جديد بعنوان «بيان قومي ديمقراطي»، غير أنه لا توجد حتى الآن اتجاهات قومية تنويرية في البلدان العربية، كما لا يوجد مفكرون قوميون من أمثال بشارة، وبخاصة بعد أن تحولت أبرز الحركات القومية العربية ومفكريها إلى الماركسية، أمثال جورج حبش، ونايف حواتمة في فلسطين، ومحسن إبراهيم في لبنان، وعبد الفتاح إسماعيل في اليمن. التساؤل الآخر الذي لم يجب عنه الكتاب هو البعد الأممي للنضال في ظل العولمة المتوحشة ونقيضتها العولمة الإنسانية. بقي القول إنه إذا لم ترتبط الفكرة القومية بفكر وأداة متغلغلتين وسط الشعوب التي لها مصلحة مشتركة في المشروع القومي، فربما تتحول الفكرة القومية إلى يوتوبيا جديدة.

---

*ناشطة نسائية.

آراء حول قانون العقوبات

قانون العقوبات وضع الجميع على المحك

مها التميمي

أثارت النقاشات الأولية لمشروع قانون العقوبات الفلسطيني للمجلس التشريعي جدلاً مجتمعياً عالياً تارةً، وتارةً أخرى خافتاً وخجولاً، ويمكنني بداية أن أؤكد أهمية المساهمة في نقاش هذا المشروع الحيوي والذي يمس حياة كل فرد فلسطيني، باعتبار أن عملية التشريع ليست عملية محايدة، وليست من صنع أفراد خارجين عن المجتمع، بل إنها تقع في صلب الصراع السياسي والاجتماعي، حيث تعبر القوى السياسية والشرائح الاجتماعية عن مصالحها، وتتصارع على الأجندة من حيث طبيعتها ومحتواها، وفي هذا المجال يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً: اعتمد الاتجاه الرسمي الممثل بمجلس الوزراء الفلسطيني والمجلس التشريعي، على مرجعية ملتبسة وغير واضحة عندما صاغ مشروع القانون، فقد استند إلى قانون العقوبات الفرنسي والبريطاني قبل مائتي عام، بينما كان ينبغي الانطلاق من مرجعية (وثيقة الاستقلال) العصرية والمتطورة. إن اعتماد المرجعيات الدولية التي وافقت عليها السلطة الوطنية عبر القانون الأساسي، توفر الكثير من المعارك والمداخلات التي تزج التفسيرات الدينية لبعض الفئات المتعصبة والإرث الثقافي المتخلف إلى الحوار، فمحاولة الاتجاه الذي عبرت عنه الحكومة والمجلس التشريعي لتجنب المعارك مع الاتجاهات المتعصبة لم تنجح، ولن تنجح، بل إنها تشكل استجابةً رديئةً لمتطلبات النمو والتطور للمجتمع الفلسطيني، كما أنها تلغي الإنجازات المهمة التي راكمها الشعب الفلسطيني في تجربته الطويلة والغنية عبر مراحل نضاله وثورته وتعود به القهقرى إلى عهد ما قبل الثورة.

كما أن العودة إلى الأسس القانونية التي تعتمدها دول مجاورة أخرى كالأردن ومصر ينسف الخصوصية الفلسطينية التي تتميز بالتعددية، فالمجتمع الفلسطيني متنوع يعيش فيه المسلمون والمسيحيون، المتدينون وغير المتدينين، وأحزاب الوسط واليسار واليمين والمستقلون، واللاجئون وغير اللاجئين، والمقيمون والعائدون، فالتشريعات هنا ينبغي أن تشمل الجميع وتحقق العدالة والمساواة لكل التجمعات بحيث لا يتم فرض رأي وأسلوب حياة مجموعة على المجموعات الأخرى.

ثانياً: الاتجاه الأصولي المتعصب، الذي فتح النار على مشروع القانون وطالب بإسقاطه عبر كافة الأشكال، بما فيها الأشكال الاحتجاجية كالمظاهرات، واتهم مقدميه بتدمير الأسرة والمجتمع الفلسطيني الإسلامي.

كانت ردة فعل الاتجاه الأصولي بهذا العنف، لأنه أدرك أنها بداية مصيرية تتحدد على أساسها وجهة تطور المجتمع الفلسطيني بين مجتمع متشدد يتستر وراء الدين للحفاظ على الإرث المتخلف والقيم البائدة، وبين مجتمع متمدن يمسك بإرثه الحضاري (الحضارة الإسلامية) ومنفتح على العالم وعلى القيم الإنسانية، يتقدم باتجاه بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حماية كل المواطنين، وذلك لكونهم مواطنين من الدرجة الأولى دون تمييز أو تسلط من قبل فئة على أخرى.

ثالثاً: القوى الديمقراطية والوطنية وبعض امتداداتها في المجلس التشريعي التي وافقت على مشروع القانون تحت ذريعة أن الأغلبية داخل المجتمع تؤيد المشروع. إن الصمت والمهادنة مع هكذا مشروع إنما تعني تفويت الفرصة على الشعب الفلسطيني لقطف ثمار نضاله الطويل بوضع قوانين أكثر عدلاً، تنسجم مع حاجة المجتمع ومع تطوره، وللأسف بدلاً من اضطلاع هذه القوى بدور طليعي ومبادر لتحتل صدارة المدافعين عن مصلحة الشعب، تقوم بوضع نفسها في ذيل الحركة الجماهيرية، إن مصداقية هذه القوى موضوعةٌ على المحك، فإما أن تناصر الفئات المظلومة في المجتمع(النساء والأطفال) الذين يتعرضون لأبشع أنواع العنف داخل الأسر بحجة خصوصية الأسرة الفلسطينية، وإما أن تكون شريكة في عملية الاضطهاد والتمييز.

رابعاً: نخب المثقفين والأكاديميين الذين يصمتون ولا يحركون ساكناً، وينتظرون النتيجة النهائية للصراع حول القانون، وهذا الموقف السلبي يشكل امتداداً منطقياً لموقفهم السلبي من القضايا السياسية.

خامساً: الاتجاه العلماني الديمقراطي الذي يتمسك بكل المواقف والأطروحات والوثائق، وبخاصةً وثيقة الاستقلال التي تعبر عن حاجة وتطور المجتمع الفلسطيني على أساس المساواة وعدم التمييز، والمواطنة والديمقراطية والانفتاح على الثقافة الإنسانية.

ولكن هذا الاتجاه لا يزج بقواه في هذه المعركة، بل يكتفي بإبداء مواقفه دون استدعاء القوى المتضررة من هذا المشروع وحشدها وراء مواقفه، ويقع عليه دور مهم بحشد القوى الديمقراطية المترددة وبعض رموز المجلس التشريعي عبر طرح مطالب معينة وحشد الطاقات وراءها مثل:

* وضع تشريع خاص بمكافحة العنف داخل الأسرة، وحماية النساء والفتيات، ووضع عقوبات رادعة لكل المخالفين، وبخاصةٍ إذا كانوا أرباب الأسر، واعتبارها جرائم بحق المجتمع بأسره.
* منع الزواج المبكر (ما دون ١٨سنة ميلادية) واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون.
* حماية الأطفال من المشاركة في العمليات العسكرية، ووضع الجهات التي تنظم هذه الأعمال تحت طائلة المساءلة القانونية.
* وضع إجراءات رادعة قاسية ضد مرتكبي العنف مع الزوجات من العنف النفسي والجسدي إلى الطلاق التعسفي وتعدد الزوجات.
* وانسجاما مع المواثيق الدولية، يجب اعتبار أن السن الأهلية القانونية والقضائية هي (١٨سنة ميلادية) لتحقيق الانسجام والتوافق بين القوانين المحلية والدولية.